

(١) لل حاصلين على الدكتوراه وكذلك الماجستير أو دبلوم الدراسات العليا .

(٢) لأحد الزوجين إذا كان الزوج الآخر موفداً في بعثة أو إجازة دراسية وأراد مرافقته مدة وجوده في الخارج ، على أن تكون الإجازة الدراسية في هذه الحالة بدون مرتب .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ رمضان سنة ١٣٨٠ (١٨ فبراير سنة ١٩٦١) .

جمال عبد الناصر

## قانون رقم ٧ لسنة ١٩٦١

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الأولى من القانون رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن مأموري وملاحظي المناظر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تضاف إلى المادة الأولى من القانون رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن مأموري وملاحظي المناظر فقرة تالفة بالنص الآتي :

” كما يجوز نقل من أتم أو يتم عشرين سنة في العمل بالمناظر من مأمورين وملاحظين ، بناء على طلبهم إلى وظائف الكادرين الفني المتوسط والكاتب تبعاً للؤهل الدراسي الذي كان يعمل كل منهم عند بدء تعيينه في الخدمة لأول مرة على أساس أن يكون النقل بالدرجة والمرتب اللذين يصل إليهما في كادر مأموري وملاحظي المناظر وذلك بصفة شخصية خصه على أدنى الدرجات الشاغرة في الكادرين المذكورين ، ولا يجوز إعادة من ينقل وفقاً لهذا الحكم إلى كادر موظفي المناظر .

وتسوى هذه الدرجات الشخصية على أول درجة معادلة تحلوا في نفس الكادر“ .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ رمضان سنة ١٣٨٠ (١٨ فبراير سنة ١٩٦١) .

جمال عبد الناصر

مادة ٢٠ - للمؤسسة توقيع المحجز الإداري على أموال الطالب وضامنه استيفاء لما هو مستحق لها ويكون لها عند التنفيذ امتياز المبالغ المستحقة للقرض العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون المدني .

كما يجوز للمؤسسة طلب إجراء خصم المبالغ المستحقة لها من مرتبات الموظفين والمستخدمين وأجور العمال في الحكومة أو الهيئات العامة أو الخاصة أو لدى الأفراد سواء كانوا مدينين أصليين أو ضامنين وذلك في حدود ربح المرتب أو الأجر ، كما يجوز لها توقيع المحجز الإداري على هذه الأموال وفاء لتلك الاستحقاقات ،

مادة ٢١ - على مصالح الحكومة والهيئات العامة والخاصة والأفراد عند النظر في تعيين تربيحي الجامعات تكليفهم تقديم شهادة من المؤسسة تبين ارتباطاتهم المالية بها . فإذا كان المرشح مديناً للمؤسسة وجب على جهة التعيين - خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تعيينه - إخطار المؤسسة بمقدار مرتبه وإلا التزمت بالوفاء بالقيمة المفروض دفعها مدة العمل بها . ويجوز توقيع المحجز الإداري وفاء لهذا الالتزام .

مادة ٢٢ - تودع أموال المؤسسة المصرف الذي يختاره مجلس الإدارة .

مادة ٢٣ - تعفى المؤسسة من كافة الضرائب والرسوم المستحقة على عمليات الإقراض والحفلات والمهرجانات وأنواع النشاط المختلفة التي قد تمارسها لاستغلال أموالها .

مادة ٢٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ رمضان سنة ١٣٨٠ (١٨ فبراير سنة ١٩٦١) .

جمال عبد الناصر

## قانون رقم ٦ لسنة ١٩٦١

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يضاف إلى البند (ج) من المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة فقرة أخيرة نصها الآتي :

” كما يجوز التجاوز عن شرط الحصول على تقدير جيد عند التخرج بالنسبة :